

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد الخرابشة

وعضوية القضاة السادة

محمد المحاميد ، محمود دهشان ، بسام العتوم ، د. محمد فريحات

بصفتها : الجزائية

رقم القضية :

٢٠٠٣/٥٦٥

رقم القرار :

التمييز الأول :

المميز : النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى

المميز ضده

التمييز الثاني :

المميز :

وكيله المحامي

المميز ضده : الحق العام .

قدم في هذه القضية تمييزان الأول بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٤ والثاني بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٥
وذلك للطعن في الحكم الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم ٢٠٠٣/٣٥
تاريخ ٢٠٠٣/٤/٢٧ القاضي بما يلي :

- ١- عملاً بأحكام المادة (٢٣٤) من الأصول الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم
من جريمة الشروع بالقتل العمد خلافاً لأحكام
المادتين (١/٣٢٨ و ٧٠) عقوبات إلى جريمة احداث تشويه جسيم خلافاً لأحكام المادة (٣٣٥)
عقوبات وتجريمه بالجناية المعدلة .
- ٢- عملاً بأحكام المادة (١٧٧) من الأصول الجزائية ادانة المتهم
بجناية حمل وحيازة
اداه حاده خلافاً لأحكام المادة (١٥٦) عقوبات بدلالة المادة (١٥٥) من ذات القانون
وعملاً بذات المادة حبسه مدة شهر واحد وغرامة عشرة دنائير والرسوم .

٣- عملاً بأحكام المادة (١٧٨) من الأصول الجزائية اعلان براءة المتهم عن جنة اهانة الشعور الديني المسندة إليه .
وعطفاً على قرار التجريم وعملاً بالمادة (٧٢) عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المجرم بحيث تصبح عقوبته النهائية وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

وتتلخص اسباب التمييز الأول بسبب واحد مفاده :

جانبت محكمة الجنايات الكبرى الصواب بالنتيجة التي توصلت اليها اذ ان البيانات والادلة المقدمة وما ورد في التقرير الطبي القضائي جميعها تثبت ان نية المميز ضده قد اتجهت الى قتل المجني عليه والتي يستدل عليها من طبيعة الاداء وطريقة استعمالها .
لهذا السبب يتلمس المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

وتتلخص اسباب التمييز الثاني بما يلي :

- ١- اخطأت محكمة الجنايات الكبرى في تطبيق القانون على الوقائع .
- ٢- لقد جاء القرار متناقضاً مع نفسه وغير معللاً تعليلاً سليماً ففي حين توصلت المحكمة إلى أن المميز لم يكن يقصد قتل المجني عليه وازهاق روحه توصلت إلى نتيجة مخالفة لما اخذت وقنعت به .
- ٣- أن المادة ٣٣٥ عقوبات لا تنطبق مع ظروف هذه القضية اذ أن الفعل لم يسبب في احداث تشويه جسيم أو أية عاهة أخرى دائمة .
- ٤- لقد خالفت المحكمة ما استقر عليه اجتهاد الفقه والقضاء بخصوص معنى التشويه الجسيم .

لهذه الأسباب يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٠ قدم رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً وفي الموضوع نقض القرار المميز وتعديل وصف التهمة من جناية القتل العمد إلى جناية القتل القصد خلافاً لأحكام المادتين ٣٢٦ و ٧٠ من قانون العقوبات

القرار

بعد الاطلاع على الأوراق التدقيق فيها ، والمدولة قانوناً ، نجد أنّ النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى ، كانت قد احوالت المتهم المحكمة ، لمحاكمته عن التهم المسندة اليه وهي :

- ١- جناية الشروع بالقتل خلافاً للمادتين ١/٣٢٨ و ٧٠ عقوبات .
- ٢- جنحة حمل وحياسة اياه حاده / خلافاً لمادة ١٥٦ عقوبات وبدلالة المادة ١٥٥ من ذات القانون .

٣- جنحة اهانة الشعور الديني خلافاً للمادة ٢/٢٧٨ عقوبات .

وقد ساقّت النيابة العامة الواقعة الجرمية التي بنت عليها اتهامها للمتهم ، وتتلخص انه وبتاريخ ٢٠٠٢/٧/١٧ واثناء خروج المشتكي من المسجد بعد ادائه صلاة العشاء ولدى تواجده في كفتيريا مع بعض المصلين عندها حضر المتهم بسيارة تاكسي حيث قام بالمناداة على المجني عليه وحصل بينهما حديث حول خلاف مالي سابق وكان المتهم يسب الدين ويكفر وطلب من المشتكي الصعود معه في السيارة الا انه رفض عندها قال له المتهم (شكلك بدك توكل مشرط) وقام بإخراج المشرط الذي اعدّه مسبقاً لهذه الغاية وقام بضرب المشتكي بقوه على رقبتة قاصداً قتله وبعدها تم اسعاف المجني عليه في المستشفى وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

نظرت محكمة الجنايات الكبرى في الدعوى وبعد أنّ استمعت إلى بيناتها وبتاريخ ٢٠٠٣/٤/٢٧ أصدرت قرارها رقم ٢٠٠٣/٣٥ والذي قضت فيه :

- ١- عملاً بأحكام المادة (٢٣٤) من الأصول الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جناية الشروع بالقتل العمد خلافاً لأحكام المادتين (١/٣٢٨ و ٧٠) عقوبات إلى جناية احداث تشويه جسيم خلافاً لأحكام المادة (٣٣٥) عقوبات وتجريمه بالجناية المعدلة .

٢- عملاً بأحكام المادة (١٧٧) من الأصول الجزائية ادانة المتهم بجنحة حمل وحياسة اياه حاده خلافاً لأحكام المادة (١٥٦) عقوبات بدلالة المادة (١٥٥) من ذات القانون وعملاً بذات المادة حبسه مدة شهر واحد وغرامة عشرة دنانير والرسوم .

- ٣- عملاً بأحكام المادة (١٧٨) من الأصول الجزائية اعلان براءة المتهم عن جنحة اهانة الشعور الديني المسندة إليه .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم قررت المحكمة وعملاً بأحكام ٣٣٥ من قانون العقوبات وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات والرسوم . وعملاً بأحكام المادة (٧٢) عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المجرم بحيث تصبح عقوبته النهائية وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

لم يرض النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى بهذا الحكم ، فطعن فيه تمييزاً ، طالباً نقضه .

وكذلك لم يرض المحكوم عليه بهذا الحكم ، فطعن فيه تمييزاً ، طالباً نقضه للأسباب الواردة بلائحة التمييز المقدمة من وكيله بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٥ .

وبتاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٠ ، قدم رئيس النيابة العامة مطالعة خطية ، انتهى فيها بطلب، قبول التمييزين شكلاً وفي الموضوع نقض القرار المميز وتعديل وصف التهمة من جناية القتل العمد إلى جناية القتل القصد خلافاً لأحكام المادتين ٣٢٦ز ٧٠ من قانون العقوبات . وعن سبب التمييز الوحيد المقدم من النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ، والقائم على اسناد الخطأ لمحكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت إليها من مجمل ظروف القضية ومؤداها الطعن في الصلاحية التقديرية لمحكمة الجنايات الكبرى والخطأ في تطبيق القانون.

وحيث نجد أن محكمة الجنايات الكبرى ، بعد أن احاطت في البيانات المقدمة في الدعوى قد خلصت إلى أن ما قام به المتهم من افعال تمثلت بقيامه بالحضور إلى مكان تواجد المجني عليه وحصول ملاسنة بينهما أقدم على أثرها باخراج مشرط من جيبه وضرب المجني عليه على رقبته بطريق الشطب مما احدث له جرح بطول ١٥ سم وعمق ٣ سم احدث قطع بالعضلة تركت ندبه لا يمكن أن تزول بشكل دائم حتى لو تم اجراء عمليات جراحية وان هذه الأفعال لا تدل على أن نيته المتهم اتجهت إلى قتل المجني عليها وازهاق روحه بل اتجهت نيته إلى ايداء المجني عليه وقد دلت المحكمة على ذلك أن الإصابة لم تشكل خطورة على حياة المصاب وان المتهم ضرب المجني عليه ضربة واحدة ولو اراد المتهم قتل المجني عليه لأجهز عليه وانهى حياته حيث انه توقف عن ضربه ولم يمنعه أحد من اكمال عمله كما أن المتهم لم يضرب المجني عليه مع سبق الاصرار . حيث خلصت محكمة الجنايات من أن افعال المتهم استجمعت كافة اركان وعناصر احداث تشويه جسيم خلافاً لأحكام المادة ٣٣٥ عقوبات ، وقد طبقت القانون على هذه الوقائع

وتوصلت إلى تعديل التهمة المسندة للمتهم من جناية الشروع بالقتل العمد وفقاً لما اسند إليه إلى جناية احداث تشويه جسيم خلافاً لأحكام المادة ٣٣٥ عقوبات .

ونجد أن ما توصلت إليه محكمة الجنايات الكبرى قد استخلص استخلاصاً سائغاً ومقبولاً له اصله في الأوراق ، وان تطبيقها للقانون على الوقائع بوصولها إلى أن الأفعال التي قام بها المتهم تشكل جناية احداث تشويه جسيم هي تطبيق صحيح وبالتالي فإن تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جناية الشروع بالقتل إلى جناية احداث تشويه جسيم يتفق والقانون ونقرها على ذلك مما يتعين رد سبب التمييز الوحيد.

وعن أسباب التمييز الثاني المقدم من المحكوم عليه

وبالنسبة للسببين الأول والثالث ، واللذين ينصبان على اسناد الخطأ لمحكمة الجنايات الكبرى بتطبيق القانون على وقائع الدعوى ، والخطأ في تطبيق المادة ٣٣٥ عقوبات.

وحيث أن محكمة الجنايات الكبرى قد توصلت إلى استخلاص أن ما اقدم عليه المتهم بالحضور إلى مكان تواجد المجني عليه وحصول ملاسنة بينهما وقيامه على اثر ذلك باخراج مشرط من جيبه وضرب المجني عليه على رقبتة بطريق الشطب وان الاصابة لا تشكل خطورة على حياة المصاب وان المتهم ضرب المجني عليه طعنه واحدة وانه لو اراد قتله لواصل طعن المجني عليه ، وان هذه الأفعال من جانبه يستتج منها أن نية المتهم اتجهت إلى ايداء المجني عليه ولم تتجه إلى ازهاق روحه وقد دلت المحكمة على ذلك بقرارها المميز وان فعل المتهم من هذه الناحية يشكل جناية التشويه الجسيم ولا يشكل جناية الشروع بالقتل .

وعليه فان تطبيق المحكمة للقانون على الوقائع التي استخلصها هو تطبيق صحيح حيث قامت بتعديل وصف الجرم المسند للمتهم من جناية الشروع بالقتل إلى جناية التشويه الجسيم عملاً بأحكام المادة ٣٣٥ من قانون العقوبات مما يتعين رد هذين السببين .

وبالنسبة للسبب الثالث ، نجد أن القرار المميز جاء معللاً تعليلاً كافياً ، حيث جاءت النتيجة التي توصلت إليها محكمة الجنايات تتفق مع الوقائع التي استخلصتها من البيانات المقدمة وعليه فان ما ينعاه وكيل المميز على القرار المميز لا يرد عليه ويتعين رده .

وبالنسبة للسبب الرابع الدائر حول معنى التشويه الجسيم .

على الرغم من أن هذا السبب جاء بشكل عام ولم يبين وكيل المميز فيه معنى التشويه الجسيم وما استقر عليه اجتهاد الفقه والقضاء في تعريفه . فاننا نجد ما توصلت إليه محكمة الجنايات الكبرى من أن الأفعال التي قام بها المتهم تشكل جناية التشويه الجسيم وفقاً لأحكام المادة ٣٣٥ من قانون العقوبات ذلك لان قيام المتهم بضرب المجني عليه بالمشرط على

رقبته احدث جرح عن طريق الشطب بالمشرط بطول ١٥ سم وعمق ٣ سم وتسبب بقطع العضلة العنقية الخلفية وترك بعد الشفاء ندبه بطول ١٢ سم يقع أحد اطرافها على مستوى اسفل حيوان الازن اليمنى وطرفها الاخر يقع على يسار مؤخرة العنق وان الاصابة التي احدثت لا تزول بشكل دائم حتى لو اجرى لها عملية جراحية تجميلية .

وجاء بأقوال الطبيب الشرعي أنّ الندبة لا ينطبق عليها وصف العاهة ... والندبة لا تزول باجراء عملية جراحية تجميلية . وما يستنتج من ذلك أنّ الندبة ليست عاهة دائمة وانما تعتبر تشويه لأنها لا تزول باجرا عملية تجميلية .

وحيث أنّ محكمة الجنايات قد توصلت إلى أنّ ضربه المتهم للمجني عليه شكلت جناية التشويه الجسيم للمجني عليه ، فتكون قد طبقت القانون على الوقائع تطبيقاً صحيحاً واعطت الوصف الحقيقي لما نتج عن ضربة المتهم للمجني عليه . مما يتعين رد هذا السبب .

لهذا نقرر رد التمييزين ، وتأييد القرار المميز واعادة الأوراق لمصدرها .

قرار أصدر بتاريخ ١٧ جمادى الاولى سنة ١٤٢٤هـ الموافق ٢٠٠٣/٧/١٧ م.

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق/أع

lawpedia.jo